Issue 5832 Wednesday 14/9/2017
الزمان – السنة العشرون العدد 5832 الاربعاء 23 من ذي الحجة 1438 هـ 14 من ايلول (سبتمبر) 2017م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

# البزّاز والحضور الإيجابي في الزمن الصعب

سعد البزاز

اسماعيل الراشد الجميلي
بغداد

منذ سنوات حين كسب الأستاذ سعد البزاز حب المواطنين واحترامهم، فقيرهم وغنيهم، لما يقدمه من مساعدة إلى المحتاجين دون النظر إلى جنسهم أو دينهم كان يطرح سؤال بين المتحلقين على شاشات التلفزيون لماذا لا يطرح الأستاذ سعد البزاز نفسه مشرحا لمجلس النواب مادام قد اكتسب شعبية ومقبولية بين جماهير الشعب العراقي تؤهله للفوز؟ .

لقد كانت يد المساعدة الممتدة إلى هؤلاء المعوزين تنزل عليهم كأنها ليلة القدر ، أحيانا" نحن من منّ الله علينا بالستر في المأوى والقوت تدمع عيوننا مع فرحة هؤلاء المعوزين من كبر الفرحة المقترنة بالدموع ، وفي أحدى رسائلي إلى الأستاذ سعد البزاز مخاطبا" له حين كان يعطي بيتا" مؤثثا" لعدد من المواطنين وقطعا" أنه لا يستطيع توفير ثلاثة ملايين وحدة سكنية وهي حاجة الشعب العراقي وعجز السلطة عن بناء واحد من الألف من هذا الرقم كنت قد قلت للأستاذ البزاز أنك قد أعطيت الأمل للبقية بأنه لا يزال في هذا البلد الكثير من الزعماء الوطنيين الذين تضج غيرتهم على هذا الشعب المقهور والمحبط من قبل سراق قوته ومن المتاجرين بدمائه ونهابي حقوقه ، وكان جواب البعض على السؤال السابق من المتحلقين عند شاشات التلفزيون بأنه لن يكون هناك تاثير لعدد من النواب داخل المجلس لعدة أسباب أهمها كون فقرات الدستور قد فصلت في زمن الأحتلال على مقاس وديمومة هذه السلطة وهذا المجلس ورتب له قانونا" على أساس الإتيان بمحاصصة طائفية وقومية تتناسب مع عدد أصوات تلك الطائفة وأن ترشيح النواب يكون من قبل رئيس الكتلة وليس كاستحقاق انتخابي شعبي وبالتالي فان جميع القرارات المهمة تأتي بصورة توفيقية بين رؤساء هذه الكتل المتنفذة ويسميها النواب بدون أي حرج أو خجل ( بسلة واحدة ) والحقيقة أنها بصفقة واحدة لأن السلة كرمزية دائما تكون نقية وتردف غالبا" بكلمة الخبز فتكون ( سلة خبز ) أما الصفقة فإنها دائما تحتوي على جوانب سيئة وجوانب حسنة والدليل على ذلك أن جميع بنود الدستور المهمة والتي أردفت بكلمة ( وتنظم بقانون ) لم يجري تنظيم أغلبها لغاية اليوم مثل قانون حرية التعبير وحرية التظاهر السلمي لأنها في المحصلة سوف تفضح وتعري هؤلاء الفاسدين والفاشلين والمزورين واللصوص وخونة شرف القسم والمتآمرين مع الأجنبي ، يبقى الحل هو العمل الجبهوي والذي طرح بعض جوانبه المهمة كفكر وكأهداف مستقبلية وكمشاريع عمل الأستاذ سعد البزاز .

**ارض بور**

إن العراق في تصوري يبقى أرضا" بورا" تنتظر القادة المخلصين الّذين يمتلكون البذرة الحسنة وكل مؤهلات القيادة يؤمن بهم الجميع ويتحلقون حولهم يخلّصون الشعب من محنته ومن الفاسدين المتشبثين بالسلطة لما توفره لهم هذه السلطة من حصانة ضد الملاحقة القانونية ولاستمرار سلطانهم ومنافعهم المادية ومن الّذين لا يتورعون عن فعل أي عمل يضمن لهم البقاء في السلطة بعد أن احترقت كل أوراقهم ولم تعد الورقة الطائفية التي تاجروا بها ونجحوا للوصول بها إلى السلطة تؤهلهم للبقاء والدليل على ذلك هو تفجر هذه الكتل من داخلها ومحاولة الهروب إلى الأمام وخلع ثوب الإسلام السياسي الطائفي وركوب موجة الإصلاح والفضيلة وهم من نهب وخرب البلد وشرد وسبى أبناءه طوال أربعة عشر عام .إن الزمن في أحرجه والتوقيت في ساعاته الأخيرة إذا ما أريد التغيير خلال الدورة الانتخابية القادمة ومع الأيمان بأن أربعة اعواب لا تعني في تأريخ الشعوب الكثير لكنها اليوم هنا في العراق من الخطورة بمكان قد تودي بتاريخ ومصير هذا الشعب وهذا البلد وهو ما يجعلنا نتحلق مع كل جهد خيّر يدعو إلى إنقاذ البلد من محنته وخيرا" ما طرحه الأستاذ سعد البزاز من موقف ايجابي وفي الزمن الصعب .

**امانة وطنية**

يبقى للأمانة الوطنية أن الورقة الإسلامية السياسية الطائفية التي اعتمد عليها هؤلاء التي انتهت أو انكشفت كمنتفعين وتشظيهم إلى كتل أصغر حجما" متناحرة لم يخرج عن هذه القاعدة سوى التيار الصدري والسبب في ذلك هو المواقف الوطنية الثابتة والمبدئية التي اختطها زعيم التيار السيد مقتدى الصدر والتي لم تتغير منذ الاحتلال ومنها موقفه الجهادي الثابت من الاحتلال والذي كان السبب الرئيس لخروج الغزاة الأنكلو _أميركان من العراق مهزومين كما أن حضوره الايجابي لكل مستجدة جعل الشارع العراقي اليوم صدري تستظل بجناحه القوى المدنية والذي مكنها أي المدنية من طرح قناعاتها بقوة في كل ساحات الاعتصام والتظاهر مع الإيمان حقيقة" بأن العناصر التي ارتكبت الجرائم باسم التيار الصدري قد غادرته بأسماء وعناوين مكشوفة معتمدة" على إيران كمرجعية دينية وبولاء مطلق . إن أكثر من عشر سنوات من الطحن الدموي المأساوي والصراع السياسي كانت كفيلة" بأنه لم تعد هناك من سريرة" خافية إن كانت لأشخاص أم كتل ، كما أن ضم أسماء وعناوين محترقة كانت متداولة ورنانة لا تقدم إلى هذا التيار الوطني من فائدة بل على العكس من ذلك كونها قد أصبحت في نظر من عوّلوا عليها الكثير القاعدة الصدقية لم تستطع أن تقدم لجماهيرها أية فائدة والسبب أنها كانت تنظر إلى امتيازاتها الدنيوية كأولويات والخوف من ضياعها أبعدتها عن المبادئ السامية والوعود المعسولة التي كانت قد رفعتها ولم تستطع تحقيق أي منها ، يكفي مثلا" عجز نواب يملكون حصانة برلمانية من عبور جسر بزيبز إلى الضفة الثانية ، وأقصد العكس هنا أنه بمجرد رؤية وجوه هؤلاء الفاشلين وخونة شرف القسم وعديمي الشجاعة في نظر المواطن بين عناصر التيار الوطني سينعكس بالسلب على القيادات الوطنية الرشيدة الواعدة الأخرى وسيجعل هذا المواطن يعزف حتى عن الذهاب إلى الانتخاب كما أنه من باب أولى مخاطبة وجدان الشعب العراقي كل الشعب والاستماع إليه وكسب وده ورضاه أجدى من ضم زعامات أخذت فرصتها وفشلت ولازالت تكابر بالفشل كما أن هناك تيارات وتجمعات وطنية كثيرة ناشئه تعمل في نفس الاتجاه الوطني وهناك قيادات شبابية تحتويها ساحة التحرير ببغداد وساحات محافظات أخرى تفتقر إلى الدعم والتوجيه يجب التعويل عليها ولا يغيب عن البال بأن الزعامات الفاشلة هذه والتي كانت السبب المباشر فيما وصل إليه حال البلد من فقدان الأمن ونهب لثرواته بصورة مباشرة وكسمسرة بعقود وهمية أو مشبوهة وفي ظهور عصابات الجريمة لازالت تكابر بالخطأ ولم تعترف بأخطائها كونها هي من مارست إرهاب الدولة وهي من أوجدت الأرضية المناسبة لظهور التيارات الدينية الإرهابية ولا يتورع هؤلاء من استخدام أي أسلوب للتقسيط السياسي والتخوين ونعت الشرفاء بالعمالة وبشتى الأكاذيب .نحن مع كل جهد خير مساندين وداعمين ومتمنين النجاح للتيار الوطني هذا ولكل الخيّرين ولكل عمل خيّر فيه مصلحة هذا البلد ومنهم الأستاذ سعد البزاز وأن يكون خلاص البلد من محنته على أياديهم .

# نظرة في دستورية المساءلة والعدالة وقانونية قرارات الهيئة

عبد الخالق الشاهر
اربيل

دستورية القوانين تعني ان القوانين لا تتعارض مع الدستور ومبنية على أساسه كون الدستور هو ((القانون الأسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة، وبدون استثناء. ولا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع هذا الدستور، ويُعدُ باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم، او أي نَص قانوني آخر يتعارض معه))، أما القرارات فلا نقول عنها دستورية ام لا بل هل هي قانونية ام لا.

بعد هذه المحاضرة التي القيها عليكم بوصفي حاصلا على بكالوريوس في القانون قبل ثلاثة عقود ومحاميا منذ ثلاثة اشهر.. مع ذلك اسمحو لي ان انسخ لكم المادة السابعة من الدستور التي تقول ((اولاً :- يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير أو التطهير الطائفي، او يحرض أو يمهد أو يمجد او يروج أو يبرر له، وخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.)) ونسألكم بعد ذلك بعد ان تقرأوا ما بين السطور عسى ان تجدوا ان قانون المساءلة والعدالة قد تطابق مع (( القانون الاسمى والاعلى في العراق)) وأن قرارات الهيئة العليا للمسائلة والعدالة والتي قد تكون أحيانا إرادة للسيد رئيس الهيئة وحزبه وليس لاجتماع السادة أعضاء الهيئة وبالتالي فهو لا يكتسب صفة القرار لأن القرار يعني على الأقل موافقة أربعة أعضاء من السادة القضاة في الهيئة .

**بحث في سطور**

دعوني أيها الاخوات والاخوة ابحث معكم بين السطور في مادة الحظر في الدستور والتي لا يوجد فيها (على الاطلاق) اية عقوبات تجاه المحظورين، وأن العملية برمتها تهدف الى منع عودة حزب البعث فكرا و، .و. الى السلطة والحياة العامة وتطهير كل المؤسسات من حزب البعث ، واحالة من تثبت ادانتهم بإعمال جرمية الى المحاكم فضلا عن الكشف عن الأموال التي استحوذ عليها رموز النظام البائد مع العرض ان أموال رموز النظام السابق نهبت من لدن رموز النظام الحالي ولدي ولديكم امثلة تقشعر لها الابدان جاء قانون حظر البعث الذي كان داخلا كأحد فقرات الاتفاق السياسي الذي جاء بالدكتور العبادي الى سدة الحكم حيث انه كان المتفق عليه ان يناقش هو وتعديل قانون المساءلة بسلة واحدة ولكن حضور احد (كبار) التحالف (الكبير) حال دون ذلك وبعد ذلك وافق التحالف الكبير على ان يصادق على الحظر ويؤجل التعديل الى الثلاثاء المقبل ولسوء الحظ كان الثلاثاء يعقب عطلة الحلاقين وبلا حياء تم تأجيله بل نسيانه منذ اكثر من ثلاثين ثلاثاء ولازال حامد المطلك يصرح واللويزي يهدد وكأنهم نواب وشركاء فعلا ...وخارج النص كما يقول فواز الفواز كانت القضية التالية في لابرنامج مجلس النواب هي مناقشة قضية تتعلق بالموصل وكان مجلس النواب شبه فارغ بعد ان خرج منه الكبير والكبار وظل الصغار فقط يناقشون موضوع الموصل مع احترامي لكل عراقي. قانون الحظر قد تكون فيه بعض الدستورية كون مادة الحظر كما اسلفنا تشير الى منع عودة حزب البعث وبالتالي وضع القانون عقوبات على الانتماء والكسب والأنشطة الاخرى، ولم يفته كالعادة ان يحرم البعثيين من كل حقوقهم المدنية كالتظاهر والمشاركة في اية تجمعات او اعتصامات او تظاهرات بل وحتى (المشاركة) في الانتخابات وأذا كان المشرع يقصد بالمشاركة (الترشيح فقط) فتلك مصيبة لأن المشاركة تعني الترشيح والتصويت ويعرف ذلك حتى تلميذ الابتدائية ..اما اذا قصدوا الترشيح والتصويت فليست مصيبة لأنه سيضاف الى خروق الدستور الكثيرة في هذا الشأن مضافا اليها خروق مادة الاجتثاث لسبعة مواد من المبادئ الأساسية في الدستور وخمسة مواد من فصل الحقوق والحريات في الدستور نفسه ليتحول الدستور دون الحاجة الى نقاش الى ورقة هي اشبه بوثيقة مكة

لا يفوتنا ان نذكر ان قانون الحظر حدد عقوبات تبدأ بالسجن المؤبد وتنتهي بالحبس لأنشطة بعثية محددة الا ان هذا القانون لم يحدد اية عقوبة ( قطع ارزاق) ومن ثم مكننا الانتهاء منه لنعود الى قانون المساءلة والعدالة.

**قانون الحظر**

نسأل الآن هل ان الدستور وقانون حظر البعث أجازا لأية جهة ان تقطع ارزاق البعثيين واستحقاقاتهم التقاعدية او التلاعب بأموالهم غير المنقولة؟؟ والاجابة هي ان قانون التقاعد الموحد اكد أن التقاعد مصدره التوقيفات التقاعدية التي تستقطع من رواتب الموظف خلال خدمته وبالتالي هو ( حق شخصي) أي هو أموال وفرتها الدولة للموظف كتأمينات اجتماعية هي ملزمة حتما بإعادتها على شكل معاش تقاعدي له او لعياله وأن حصل العكس ولأي سبب كان فهو سرقة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ويمكننا تخيل ماذا يعني ان تسرق دولة أموال مواطنين مودعة لديها على سبيل الأمانة ... انها خيانة امانة بقانون وسرقة بقانون مع العرض ان صناع القرار ومشرعي القوانين هم إسلاميون شيعة وسنة ويحجون مجانا ويصلون الرحم (في التعيينات) ودينهم يقول (ادو الامانات الى أهلها)...اما قانون الخدمة والتقاعد العسكري النافذ وتعديلاته فقد اكد ان حتى المحكوم بالإعدام يمنح تقاعده لمن يعيلهم شرعا

نعود الى قانون المساءلة والعدالة الذي كان ينبغي الغاؤه بمجرد صدور قانون الحظر وفيه تم الإشارة وبكل وضوح الى الأهداف والمهام ولم يكن بينها إشارة ولو بسيطة سوى الى ابعاد البعثيين عن مؤسسات الدولة وغيرها وجاءت الإجراءات بنفس السياق فعضو الشعبة يحال الى التقاعد وعضو الفرقة من أصحاب الدرجات الخاصة يحال الى التقاعد والأجهزة الأمنية يحالون الى التقاعد ولم يستلموا الراتب الا بعد اعتصامات الانبار واستلبت استحقاقاتهم السابقة اما فدائيو صدام فقد سلبوا حقوقهم في القانون وبمادة صريحة مما يؤكد ان هذا القانون غير دستوري لأنه يتناقض مع المادة السابعة من الدستور

قانون المساءلة نفسه سكت عن أعضاء الفروع صعودا فاضطر مجلس الوزراء للاستفسار من مجلس شورى الدولة فجاء الجواب قاطعا (( ان فصل الموظف او طرده لا يحرمه من الراتب التقاعدي وعليه يستحق اعضاء الشعب والفروع الراتب التقاعدي)) فما كان من رئيس مجلس الوزراء الا ان يوعز بصرف الراتب التقاعدي لهم وانتهى الامر وظلوا يستلمون رواتبهم التقاعدية منذ سنين وسنين الى ان جاء اللغز المحير واصدر رئيس هيئة المساءلة السابق كتابا بلا موضوع ويرجو من هيئة التقاعد اتخاذ ما يلزم ليهرع رئيس هيئة التقاعد ويقطع الرزق عن 5000 انسان فيهم رضع وعجائز ومعوقين وعدا الجوانب الإنسانية يكون السيد رئيس هيئة المساءلة قد ضرب ثلاثة قوانين منها قانون المساءلة وقرار مجلس شورى الدولة عرض الحائط وقبلها بعض الآيات القرآنية الكريمة والاحاديث الشريفة ...كل هذا بكتاب واحد بصفحة واحدة بثلاثة اسطر وقبل سنين ومن يومها وهناك رضع بلا رضاعات ..رضع لا يعرفون البعث ولا الدعوة ولا المساءلة ولا العدالة ...رغم ذلك لم يقل السادة القضاة في الهيئة (( اللهم لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا )) .

# أسباب إنهيار التعليم في العراق

سامي الزبيدي
عمان

من التداعيات الخطرة للغزو الأمريكي للعراق الديمقراطية المزيفة والعملية السياسية المشوهة التي جاءت بأحزاب لا علم لها ولا خبرة ولا تجربة في إدارة الدولة لكنها خبيرة في الفساد والسرقات الكبرى لأموال الشعب وثروات الوطن وخبيرة في إثارة الصراع الطائفي وتدمير نسيج المجتمع العراقي وإثارة الأحقاد والضغائن والثارات والإقصاء والتهميش ولم تفلح هذه الأحزاب في بناء دولة مدنية حديثة بل على العكس من ذلك تماماً فهي قد أفلحت في تدمير مؤسسات الدولة العراقية التي تم بنائها حلال أكثر من ثمانين عاما وأفلحت في تدمير مرتكزات الدولة الأساسية الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد وأهم ما دمرته العملية السياسية وأحزابها المتنفذة اللحمة الوطنية والروح الوطنية لأبناء الشعب والتدمير الكبير والممنهج لقطاع التعليم بكل فروعه الأساسي والثانوي والجامعي والعالي ,والمعروف ان الدول التي تتعرض للحروب والكوارث تتمكن خلال فترة من التعافي وإعادة بناء ما دمرته الحرب من خلال خطط علمية وبرامج مدروسة وعمل جاد وفعال إلا في عراق ما بعد الاحتلال فان الأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي في البلاد زادت من التدمير الذي سببه الغزو والاحتلال تدميرا وخرابا لجميع مفاصل الدولة وجميع ميادين الحياة وأخص منها التعليم لأهميته الكبيرة في بناء المجتمع وبناء الدولة الحديثة واستثمار طاقات الشباب قادة المستقبل وتطوير قدراتهم المهارية والعلمية والمهنية للنهوض ببلدهم وتطويره وإيصاله الى مصافي الدول المتقدمة فالتعليم يعتبر المرتكز الأساسي في نهوض الأمم وتقدمها وتطورها ,ومن المعروف أيضاً ان كل مفاصل الدولة وقطاعاتها ومؤسساتها وكل البنى التحتية إذا ما تعرضت للخراب والتدمير لأي سبب كان فبالإمكان إعادة بنائها وتقويمها خلال فترة وربما بشكل أفضل من السابق إلا قطاع التعليم فإذا ما أصابه الخراب والدمار والانحدار نحو الهاوية كما هو حال التعليم في عراق ما بعد الاحتلال فان الدولة ستتراجع كثيرا في جميع الميادين وستكون نتيجة هذا الدمار كارثية على المجتمع كما ان عملية إعادة بنائه تكون صعبة للغاية ومعقدة وتتطلب جهود مضنية وعمل دؤوب وكوادر علمية وأكاديمية متخصصة بالإضافة الى الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية إعادة البناء والأموال الكبيرة التي تصرف لهذه الغاية .

ان الدماروالخراب الذي تسبب به الفاشلون والفاسدون وأحزابهم الطائفية التي تسلطت على رقاب الشعب العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003لا يمكن وصفه وشمل كل مفاصل الدولة ومؤسساتها وبناها التحتية وكل نواحي الحياة ,أما أكثر القطاعات التي تضررت بفعل سياسة الفشل والفساد التي اتبعتها الأحزاب والكتل التي هيمنت على المشهد السياسي في البلاد بعد الاحتلال فكان قطاعي القضاء والتعليم فتم تسييس القضاء الذي فقد مصداقيته حتى أصبح المجرم بريئ والبريئ مجرم والسياسي والمسؤول الفاسد والسارق يتنعم بأموال سرقاته في الداخل والخارج محمي بكتلته وحزبه لا يطاله القضاء ولا يتعرض لأي مسائلة قانونية بعد أن خضع القضاء لإرادة السياسيين المتنفذين وأحزابهم لكن الحساب يطال الفقراء والأبرياء وصغار الموظفين الذين لا ظهر ولا سند سياسي يسندهم.

**التعليم في العراق**

إما التعليم وهو محور موضوعنا فحدث ولا حرج فبعد أن كان التعليم في العراق قد وصل الى مراحل متقدمة جداً في سبعينيات القرن الماضي وتمكن العراق آنذاك من القضاء على الأمية وحصل على العديد من الجوائز من المنظمات الدولية كونه من البلدان التي قفزت قفزات نوعية كبيرة في قطاع التعليم بكافة مستوياته حيث كانت الجامعات العراقية في طليعة التصنيف العالمي للجامعات وكان يقصدها الطلاب العرب والأجانب للدراسة فيها أما اليوم وفي ظل حكومات الفشل والفساد فقد انحدر التعليم بكافة مستوياته الى الحضيض لأسباب عديدة أهمها ان اغلب ان لم أقل جميع المدارس الابتدائية أما ثنائية الدوام أو ثلاثية وأغلبها متهالكة أو مكتظة بأعداد كبيرة من الطلاب بحيث يصل عدد طلاب الصف الواحد الى 60طالباً وأغلب الطلاب يفترشون الأرض لعدم وجود مقاعد (رحلات ) والكتب والقرطاسية لا تكفي نصف الطلاب ومستوى المعلمين تدنى كثيراً بسبب سوء الإعداد في المعاهد والكليات ,والمدارس خالية من أبسط الخدمات كالماء والمرافق الصحية وقاعات النشاطات الرياضية والفنية ولازالت هناك مدارس طينية ومدارس مبنية من القصب في عراق البترول والمليارات من الدولارات التي تأتي من إيرادات النفط شهرياً ,ولا يختلف الحال بالنسبة للمدارس المتوسطة والإعدادية والجامعات التي انحدر مستوى التعليم فيها الى الهاوية فالجامعات تفتقر الى الأقسام الداخلية والى المختبرات وقاعات الدراسة المقبولة وليست المثالية والى باقي الخدمات الأساسية الأخرى ومستوى التدريسيين متدني كثيراً بسبب ضعف الكوادر التدريسية وقلة خبرتهم وتبوء عناصر غير كفؤءة وغير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة والتجربة مناصب عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وما يهم لإشغال هذه المنصب الحساسة هو الانتساب للأحزاب المتنفذة ,ولإلحاق أكبر أذى بالتعليم الجامعي فقد سمحت الدولة بفتح جامعات وكليات أهلية لا تتوفر في أغلبها أبسط شروط الجامعة فهي عبارة عن شركات تقبل الطلاب من ذوي المعدلات المتدنية جداً مقابل مبالغ مالية وتمنح الشهادات فيها مقابل مبالغ أيضاً واستغل بعض المعممين هذه الحالة فأسسوا جامعات وكليات أهلية ولكي يستقطبوا أعداد كبيرة من السذج ومن ذوي المعدلات المتدنية أو من السياسيين والمسؤولين الحكوميين في بغداد والمحافظات فقد أطلقوا أسماء الأئمة (ع) على هذه الكليات فأصبحت كلية الإمام الصادق والكاظم والباقر(ع) تنتشر في كل المحافظات والائمة براء من هؤلاء ومن جامعاتهم وكلياتهم التي تقبل المتردية والنطيحة والذين لا يملكون شهادة الدراسة الإعدادية والمزورون والذين يجلبون شهادات من مدارس دينية من دول الجوار حتى أصبح كل السياسيين والمسؤولين وأبنائهم من أصحاب الشهادات بفضل هذه الكليات بل ومن ذوي الشهادات العليا الدكتوراه والماجستير فأي مصيبة وأي كارثة حلت بالتعليم في بلدنا ,أما الجامعات الحكومية فليست أفضل حالا من الأهلية فمستوى الهيئات التدريسية متدني والأحزاب والكتل السياسية تسيطر على الجامعات وتتدخل في أمورها وأغلب الكليات لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات الدراسة من قاعات ومختبرات ومصادر وكتب للطلاب ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات من أعضاء الأحزاب والكتل المهيمنة على المشهد السياسي في البلد حصراً بغض النظر عن المؤهل والكفاءة والخبرة وهكذا تدني مستوى التعليم الجامعي كثيراً وانعكس هذا التدني على جميع نواحي الحياة في العراق .

**جودة التعليم**

وفي هذا السياق فقد غاب العراق عن مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام 2015- 2016لان التعليم في العراق لا يمكنه الدخول في المنافسة في هذا المؤشر لعدم توفر الشروط والمواصفات اللازمة لهذه المنافسة فيما حلت قطر في المركز الرابع عالمياً والأول عربياً كما حصلت الإمارات وسلطنة عمان والكويت والسعودية على مراكز متقدمة وحصلت الأردن ولبنان على مراكز جيدة أيضاً ,كما أظهرت تقارير دولية خاصة بالتعليم إن العراق وسوريا والسودان والصومال واليمن من أسوأ البلدان في مجال التعليم بكافة مستوياته وإذا كانت دول الخليج العربي قد سبقتنا كثيراً في مجال التعليم وباقي مجالات الحياة الأخرى لأنها دول نفطية غنية استثمرت أموال النفط للنهوض ببلدانها ولإسعاد شعوبها وتقديم أفضل الخدمات لهم في جميع نواحي الحياة على العكس من بلدنا الذي سرق الفاسدون واللصوص أموال نفطه وثرواته ,فماذا يقول سياسيونا عن الأردن ولبنان وهاتين الدولتين من الدول العربية الفقيرة وغير النفطية وإيرادات العراق النفطية لشهر واحد تعادل ميزانية الدولتين لعام كامل فلماذا سبقتنا هاتين الدولتين في كل شئ وفي مجال التعليم بالذات أنا أدعو سياسيينا ومسؤولينا الذين يمتلكون الفلل والعمارات والشركات في بيروت وعمان لزيارة مدارس الأردن ولبنان ويقارنوها بمدارسنا ومن جميع النواحي من البنايات الوسائل المساعدة في التعليم الى المناهج الدراسية والكتب والقرطاسية والى المرافق الصحية والخدمية الأخرى والى قاعات النشاطات الرياضية والفنية والثقافية الى مستوى الهيئات التعليمية وغيرها من الأمور الأخرى ويخبرونا بالحقيقة .

**مدارس طينية**

هل توجد مدارس طينية في هذين البلدين الفقيرين ؟هل يجلس الطلاب على الأرض ؟ هل الصفوف الدراسية مزدحمة بأكثر من ستين طالباً في الصف الواحد ؟ وماذا عن المرافق الصحية والمطاعم والكافتريا هل هي شبيهة بما موجود في مدارسنا ؟ هل المدارس ثنائية وثلاثية الدوام مع مدارس أخرى ؟ أجيبونا أيها السادة كيف هي مدارس العراق بلد البترول الموازنات المليارية الانفجارية التي سرقها الفاسدون واللصوص من السياسيين من مدارس الأردن ولبنان ؟ ولماذا هذا البون الشاسع بين مدارسهم ومدارسنا وهم لا يملكون المليارات التي تأتي من النفط ولا يملكون أية ثروات أخرى لكنهم يملكون الإخلاص لشعبهم والوفاء والمحبة لوطنهم عكس قادتنا الذين يخلصون لذاتهم وعوائلهم ومصالحهم وأحزابهم ولينهب الشعب والوطن الى الجحيم ,أين الخلل أيها الساسة الذي أوصل العملية التعليمية في العراق الى مستوى الصومال بعد أن كنا في مقدمة ليس الدول الخليجية والعربية بل مقدمة دول العالم الثالث في مجال التعليم ؟ فإلى أين يريد هؤلاء السياسيين بالعراق بعد كل هذا الفشل و الإخفاقات التي حلت بقطاع التعليم وبعد الكوارث والمآسي التي حلت بالوطن والشعب بسبب سوء الإدارة وسوء القيادة والصراع على المناصب والمكاسب وسيطرة الجهلة وأنصاف المتعلمين على المناصب المهمة في الدولة والحكومة نتيجة للمحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب الحكومية ونتيجة لإبعاد الكفاءات الأكاديمية والعلمية والمهنية والخبيرة والمجربة والوطنية عن مراكز الدولة المهمة وبعد أن سُرقت أموال الشعب ونهبت ثروات الوطن وانعدمت أبسط الخدمات الأساسية وانتشر الفقر والبؤس والجوع والأمراض والبطالة وسوء الخدمات منذ سيطرتهم على أمور البلاد والعباد بعد مجيئهم مع الاحتلال الأمريكي عام 2003والى يومنا هذا حتى أوصلوا العراق الى حافة الهاوية السحيقة التي لا يمكنه الخروج منها إلا بجهود استثنائية ولسنوات عديدة وطويلة.